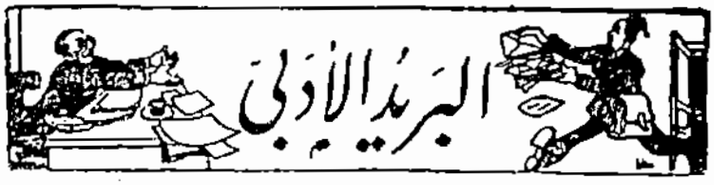


## أزهري في السوربون :

مما يذكر لمصر عامة وللأزهر خاصة مقرونا بالفخر والإعجاب اليوم الثالث من شهر يولية سنة ١٩٤٨ م ففي هذا اليوم شهدت باريس لونا من ألوان النبوغ المصري ، وشاهدا من شواهد التطور العلمي في الأزهر الحديث ؛ ففي قاعة «ريشيليو» الكبرى بالسوربون توقش فضيلة الأستاذ الشيخ محمد يوسف موسى أستاذ الفلسفة في الأزهر الشريف ، لنيل درجة « دكتوراه الدولة في الفلسفة » ؛ وقد تقدم الأستاذ موسى إلى تلك المناقشة برسالتين ، الأولى موضوعها «الدين والفلسفة في رأي ابن رشد ، وفلاسفة العصر الوسيط» وموضوع الثانية « التوجيه الفلسفي ، أو مابعد الطبيعة ، في القرآن» . وكانت لجنة المناقشة والامتحان مكونة من خمسة أساتذة من السوربون والكوليج دي فرانس كما هو المتبع دائماً في دكتوراه الدولة . وقد رأس لجنة المناقشة البروفسور ليفي بروفنسال ، وشهد الامتحان أيضاً الدكتور طه حسين بك ، كما شهده أكثر من مائتي طالب مصري من طلبة البعثات في فرنسا ، وكان الأستاذ موسى موفقاً كل التوفيق في عرضه لنظريات رسالتيه ودفاعه عن آرائه فيهما ، استمرت المناقشة خمس ساعات كاملة ، ثم أعلنت اللجنة أن الأستاذ موسى قد نال درجة دكتوراه الدولة في الفلسفة بدرجة مشرف جداً والدرجة التي نالها الدكتور محمد يوسف موسى هي أعلى درجة تمنحها السوربون .

وعقب الامتحان أقبل أصدقاء الدكتور موسى من المصريين والفرنسيين يهنئونه على ذلك النصر العلمي الباهر ، وأشاد الدكتور طه حسين بك بفضله كثيراً في تلك البرهة . وقد دعت السوربون الدكتور موسى لإلقاء محاضرات عن فلسفة التشريع الإسلامي في القرآن باللغة العربية .

ألا إن هذا يوم من أيام الأزهر المشهودة ، وإذا كنا نزف التهنئات إلى الدكتور محمد يوسف موسى على ذلك التوفيق الرائع ، فإننا نسأل الله أن يعيده قريباً إلى جامعته الإسلامية الكبرى حتى يشارك مشاركة قوية في السير بها إلى الأمام

أحمد الشرباصي
المدرس بمعهد القاهرة الثانوي

## أحسن ما قيل في كلمة أشياء

حكي أن بعض النحاة سئل عن كلمة أشياء فتظرف ، وقال : « إني لا أخالف قول الله تعالى: « لا تسئلوا عن « أشياء . » وما تظرف هذا النحوي ، وأجاب بهذا الجواب إلا وهو يرى أن النحويين — وإن كانوا أجمعوا على منع صرفها — في حيرة من أمر جمعها، وأمر تعليل منع صرفها .

وقد روى العلامة المحقق شهاب الدين الخفاجي في كتابه طراز المجالس في مبحث هذه الكلمة — وذلك بعد أن نقل عن النحاة إجماعهم على أنها ممنوعة من الصرف . وتعليلاتهم لذلك — روى الخفاجي : أن أحسن ما قيل فيها ، وعد أقرب إلى الصواب هو ما قاله الكسائي ، وأنها جمع شيء كفرخ ، وأفراخ . وترك صرفها لكثرة الاستعمال تشبيها بفعلاء أي بألف التأنيث الممدودة، وقد يشبه الشيء بالشيء فيعطى حكمه كما شبه « أرطى » بألف التأنيث الممدوده فمنع صرفه في المعرفة .

ولعل الكسائي يريد بكثرة الاستعمال الوارد في تعليله — أن كلمة أشياء وردت قراءتها هكذا عن الرسول بغير تنوين مجرورة بالفتحة ، وأنه ليس بد من استعمالها هكذا في هذه الحالة ؛ إذ كل النحاة مجمعون على أنها غير مصروفة وإنما اختلفوا في التعليل وعدم اهتدائهم إلى تعليل صحيح لا ينفي أن منع الصرف موجود.

وإلى هنا يتبين أن الأستاذ البشبيشي — في ارتيابه ما رأى من صرف الكلمة — قد خالف إجماع النحاة دون مبرر قوي . فضلاً عن أنه تكلف في التعليل . وعرض علينا تعليلاتهم لهذه الكلمة مقتضبة اقتضاباً لا ينقع غلة .

وإذا ثبت أن النحاة مجمعون على أن كلمة أشياء غير مصروفة، وأن الكسائي علل منع الصرف بأنها شبه فعلاء ، وقوى ذلك

بكثرة الاستعمال ، وعرفنا ما المراد بهذه الكثرة — إذا ثبت هذا فقد سقط استدلال الأستاذ البشبيشي بالقياس على كلمة أفياء.

وإنه ليسوءني — بعد ما سبق — أن أسأل الأستاذ عن هذه الكلمة في الآية القرآنية ؟ فقد وردت كلمة أشياء في الآية مسبوقة بحرف جر . وهو عن ، فلم ضبطت الهمزة الأخيرة بالفتحة ! أليس هذا يدل — دون احتياج إلى كثرة تعليلات ، لا داعي لها — أن كلمة أشياء اسم ممنوع من الصرف جر بالفتحة كما هو المعهود فيه لسبب — من الأسباب المعتبرة في المنع .

على أنه لو كانت أشياء مصروفة كما يرى الأستاذ لضبطت الهمزة الأخيرة — على الأقل — بالجر من غير تنوين هكذا : « لا تسئلوا عن أشياء إن تبدلكم تسؤكم » وكان هذا كافياً في التناسب ، والانسجام مع محيطها في الآية الكريمة . وكنا وكان النحاة من المعلمين بصرفها ، وما أجهدوا أنفسهم ، وأعنتوها هذا الإعنات الطويل .

ولكن — يا سيدي الأستاذ — كل هذا لم يكن ، وإنما الذي كان هو أنها جرت بالفتحة ، ودل ذلك على أنها ممنوعة من الصرف ، ولأي سبب كان المنع؟ ذاك هو ما أوقع النحاة في حيرة وجعلهم يختلفون في أصل جمعها ويذهبون مذاهب شتى في تعليل منع صرفها ، وإن كانوا أجمعوا على منعها من التنوين .

محمد غنيم

## حول بيت :

قال الأديب : أو قرأت قصيدة الجارم بك في « فلسطين » — حين يقول :

عشنا أعزاء ملء الأرض ما لمست
جباهنا ربها إلا مصلينا

ثم أو قرأت من قبل قصيدة شوقي — رحمه الله — في أندلسيته حين قال :

لغتية لا تنال الأرض أدمعهم ولا مفارقهم إلا مصلينا

قلت : قرأت وعلمت ما تعني ، ولكن ما قولك أنت في قول القائل :

وقوفاً بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجلد

وقول الآخر :

وقوفاً بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجمل

قال الأديب : إن ما قاله الرواة والشعراء في أمر البيتين صحيح وأن كلا من الشاعرين صادق في قوله ، أمين في نظمه ، لم ينقل أحدهما عن الآخر ، ولكنهما صدرا عن مورد واحد بمعنى واحد

قلت : وإذا كان هذا هكذا فما بالك تشك وتشكك القارئ معك في بيت الأستاذ الجارم وهو من هو ؟ أو كانت جملة « إلا مصلينا » تلك وقفاً على أمير الشعراء دون أشعر الشعراء ؟

وإذا كان بعض النقاد — قديماً وحديثاً — قد تجاوزوا في اتفاق بيتين معنى ومبنى ؛ فكيف يصح الحجر على اللفظ وهو أداة التعبير والأداء ؟ !

وبعد ، فالنقد تذوق وليس بتشدق وتفيهق ، ولا هو رجم بالغيب أو تعلق بالشبهات ، وللشبهات حدود .

الزيتون عمر بهاء

## لا تسألوا عن أشياء :

في العدد السابق من مجلة الرسالة الغراء كتب الأستاذ محمود البشبيشي كلمة عن « أشياء » وأشار إلى اضطراب آراء النحاة في أسباب منعها من الصرف ، وانتهى إلى أنها وردت ممنوعة من الصرف في قوله تعالى : « لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسؤكم » بآية ١٠١ من سورة المائدة حتى لا تقع « إن » بعد الهمزة المكسورة المنونة فتتوالى « إن » مرتين ، والأستاذ لا يرضى ذلك بحجة أن القرآن وهو المثل الأعلى للبيان الرفيع لا يجيز هذا التعبير .

فإليه قول الله تعالى : « وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون » في آية ١٥ من سورة يس ، وقوله تعالى : « وقلنا ما نزل الله من شيء إن أنتم إلا في ضلال كبير » في آية ٩ من سورة الملك ، وفي كلتا الآيتين جاءت « إن إن » بهذا التكرار المقبول الخفيف على اللسان « من شيء إن أنتم ... »

ولهذا نبقي كلمة أشياء — كما كانت — ممنوعة من الصرف لأحد الأسباب المدونة بكتب النحو ، وقد وردت كلها باختصار في « حاشية تفسير الجلالين » للجمل عند شرح آية « لا تسألوا عن أشياء ... » خلافاً لما يتوهمه الأستاذ البشبيشي ولما يراه ، وهو مجتهد في اللغة له أجر على خطئه غير المقصود !

أحمد أحمد العجمي